جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

محاضرات في مقياس

المالية العامة

موجهة لطلبة السنة ثانية ليسانس

إعداد: د. سلاطني

السداسي الأول

السنة الجامعية: 2023- 2024

برنامج مقياس المالية العامة

المحور الأول	مفاهيم أساسية حول المالية العامة وتطورها في الفكر الاقتصادي
المحور الثاني	الإطار المفاهيمي للنفقات العامة
المحور الثالث	الإطار المفاهيمي الإيرادات العامة
المحور الرابع	الميزانية العامة
المحور الخامس	الرقابة على الميزانية العمومية
المحور السادس	سياسات الموازنة العمومية
المحور السابع	موازنة الجماعات المحلية
المحور الثامن	المالية العمومية من المنظور الاسلامي

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المالية العامة وتطورها في الفكر الاقتصادي

إن تولي الدولة تسيير شؤون أفرادها ومؤسساتها يضع على عاتقها العديد من المسؤوليات والمهام التي تتفاوت حسب درجة الضرورة وحسب أهميتها وإمكانية تفويضها. لذلك فهذه المسؤوليات تغيرت مع مرور الزمن وبتغير الأنظمة الاقتصادية والسياسية وهو ما ساهم في زيادة أهمية علم المالية العامة والذي يقوم على تمثيل الحاجات العامة للأفراد والمؤسسات وكيفية تلبيتها عن طريق مصادر الإيرادات المتوفرة.

1. بعض المفاهيم الأساسية حول المالية العامة

ارتبط مفهوم ومضمون علم المالية العامة بشكل كبير بمدى تحكم الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، لذلك فإن تطور مفهوم المالية العامة كان مرافقا للتطور الاقتصادي عبر الزمن.

1.1. نشأة مفهوم المالية العامة

بالإمكان اختصار أهم المراحل التي تطور فيها مفهوم المالية العامة في:

- **المالية العامة في العصر القديم:** في العصور القديمة كان الاقتصاد يسير من قبل الامبراطوريات والممالك التي كانت قائمة آنذلك، لذلك فإن المالية العامة في تلك الحقبة كانت منحصرة في تسجيل الموارد المالية والمادية لتعبئة الجيوش واحتياجاتها ، وبناء الحصون والقلاع بالإضافة إلى الحفلات والولائم. والملاحظ هنا أن الاهتمام كان بحاجات الحاكم وحاشيته أكثر من الحاجات العامة للأفراد.
- **المالية العامة في القرون الوسطى:** بظهور النظام الاقطاعي -الذي يعتمد على ملكية الأفراد من الطبقة الاقطاعية للأراضي التي تشكل الوسائل الإنتاجية وحرصهم على استغلال الفلاحين للعمل فيها- كنظام اقتصادي وسياسي سائد في تلك الفترة ظهر ما يسمى بنظام الدومين ومعناه السيد المالك. هذا الأخير يعتمد على تقسيم الأراضي إلى قسمين، قسم ينتفع به صاحب الأراضي والقسم الآخر فيوزع على الفلاحين مقابل خدماتهم. هذا النظام خلق نظاما ضريبيا لجمع الإيرادات.
- **المالية العامة في النظام الرأسمالي:** في هذا النظام عرف تطور مفهوم المالية العامة اتجاهين: اتجاه الدولة الحارسة واتجاه الدولة المتدخلة:

الدولة الحارسة: كان فيها دور الدولة ينحصر في توفير الأمن والعدالة والدفاع، وبالتالي فتدخلها في الاقتصاد انحصر في التحكيم أثناء حدوث النزاعات بين الأعوان الاقتصاديين وبالتالي فمفهوم المالية العامة كان مفهوما تقليديا يرتكز أساسا على تحقيق التوازن في الميزانية العامة.

الدولة المتدخلة: في هذا الاتجاه اتخذت الدولة دورا هاما في تحريك عجلة الاقتصاد واهتمت بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما جعلها تكفل تلبية الحاجات العامة كالتعليم والصحة والبنى التحتية إلى جانب الحاجات الأخرى كالدفاع والأمن والعدالة.

- **المالية العامة في النظام الاشـتراكي:** في هذا النظام يتعدى دور الدولة في الاقتصـاد التدخل فيه، بل الدولة في حد ذاتها تتبنى مفهوم الدولة المنتجة من خلال امتلاك وسـائل الإنتاج. وهنا تتكفل بالحاجات العامة والتخطيط الاقتصـادي والاجتماعي الشامل.

2.1. تعريف المالية العامة

عرفت المالية العامة قديما بأنها العلم الذي يتناول بالبحث نفقات الدولة وايراداتها. أو بمعنى آخر هو العلم الذي يقوم على تحليل حاجات الدولة والوسائل التي تشبع بها هذه الحاجات. هذا التعريف التقليدي يقتصر على البعد المالي والمحاسبي فقط.

في العصـر الحديث، أصـبح مفهوم المالية له أبعاد متعددة بعضـها اقتصـادي والآخر اجتماعي ومالي وحتى بيئي. فالمالية العامة في معناها الحديث هي "دراسـة لاقتصـاديات القطاع العام"، كما عرفها آخرون على أنها "العلم الذي يبحث في نشـاط الدولة عندما تسـتخدم الوسـائل والأسـاليب المالية بشـقيها الايرادي والإنفاقي لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصـادية والاجتماعية والمالية". وهي "العلم الذي يبحث في الأسس والنظريات العامة التي يستحسن أن يعتمد عليها النظام المالي".

3.1. أدوات المالية العامة

تتمثل أهم أدوات المالية العامة في:

- **النفقات العامة:** تعبر عن المبالغ المالية التي سـتنفقها الدولة في سـبيل اشـباع الاحتياجات العامة وتحقيق المنفعة العامة، سـواء كان ذلك لانتاج سلع وخدمات أو من خلال توزيع الدخول أو من خلال الإعانات المباشرة وغير المباشرة....
- **الإيرادات العامة:** تعبر عن مصـادر التمويل اللازمة لتغطية النفقات العامة، وقد تحصـل الدولة على هذه الإيرادات أسـاسـا من الدخل الوطني كمصدر داخلي أو من مصادر خارجية عند عدم كفاية هذه الموارد لتغطية النفقات العامة.
- **الموازنة العامة:** هي بيان مالي يتضمن الإيرادات والنفقات العامة لفترة زمنية لاحقة مقدرة عادة بسنة مالية واحدة، يجري إقرارها من طرف السلطات التشريعية للدولة.

2. الحاجات العامة

لا تتكفل الدولة بجميع الحاجات التي يحتاجها الأفراد، ذلك أن مفهوم الحاجات العامة ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- حاجات غير قابلة للتجزئة: وهي حاجات لا يمكن تجزئتها أو تجزئة المنفعة المترتبة عنها بالنسـبة للفرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات، يجب على الدولة التكفل بها مثل الدفاع والأمن.
- حاجات مسـتقلة (أو حاجات مسـتحقة): هي حاجات بإمكان الأفراد أو المؤسـسـات توفيرها واشـباعها ولكن تتكفل الدولة بها مثل التعليم والصحة.

- السلع الفردية التي يقوم القطاع العام باشباعها: وهي سلع بإمكان القطاع الخاص انتاجها واشباعها، ولاعتبارات خاصة يقوم القطاع العام بالتكفل بها وتزيد هذه السلع كلما زاد حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وكذلك في حالة الدولة المنتجة مثل صناعة الحديد والصلب.
- سلع فردية يقوم الافراد بإشباعها.

3. المالية العامة والمالية الخاصة

يمكن التفرقة بين المالية العامة والمالية الخاصة باعتماد عناصر الجدول الموالي:

المعيار	المالية العامة	المالية الخاصة
الهدف	منفعة عامة	منفعة خاصة
تحصيل الإيرادات	باستخدام السلطة والاكراه وقوة القانون	التعاقد والبيع
الأساس	واجبة لضمان سير المرافق	حرية تحقيق المنفعة
التنظيم	ملكية عامة أو جزئية	ملكية فردية